Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 1, 2026
Page No: 29-43
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

Political Culture and Its Impact on the Trajectory of Democratic Transition in Libya (2011–2025)

Abdulsalam Ahmed Salem Al-Naf[1*], Abdulsalam Juma Ali[2], Rafiq Salem Mohammed[3]
[1,2,3]Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

الثقافة السياسية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا (2011–2025)

عبد السلام أحمد سالم النف[1*]، عبد السلام جمعه علي[2]، رفيق سالم محمد[3]
[1،2،3]قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

*Corresponding author: alasbilyalasbily92@gmail.com

Received: November 09, 2025 | Accepted: December 31, 2025 | Published: January 11, 2026

Copyright: © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to analyze the impact of political culture on the trajectory of democratic transition in Libya during the period (2011–2025), adopting a theoretical and analytical approach that highlights the role of prevailing political values and attitudes in either supporting or hindering the democratic transition process. The study focuses on conceptualizing political culture, examining its development, identifying its core components, and analyzing its relationship with democratic transition within the Libyan context. The study concludes that the challenges facing democratic transition in Libya cannot be explained solely by institutional or political factors, but are largely linked to weaknesses in democratic political culture, declining citizenship values, lack of trust in political institutions, and the absence of a culture that embraces pluralism and the rule of law. The findings also indicate that the post-2011 transitional phase witnessed an overlap between emerging democratic values and traditional cultural patterns, which contributed to persistent political division and instability. The study argues that building a democratic political culture is a fundamental prerequisite for the success of any future democratic transition in Libya, through enhancing political awareness, strengthening citizenship values, and rebuilding trust in institutions, thereby supporting political stability and democratic state-building.

Keywords: Political culture, Democratic transition, Libya, Citizenship, Political legitimacy.

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)، من خلال مقاربة نظرية تحليلية تسعى إلى إبراز الدور الذي تلعبه القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع في دعم أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي. وقد ركزت الدراسة على تفكيك مفهوم الثقافة السياسية، وتحليل نشأته وتطوره، وبيان مكوناته الأساسية، وعلاقته بمسار التحول الديمقراطي في السياق الليبي. وتوصلت الدراسة إلى أن تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا لا يمكن تفسيره بالاعتماد على العوامل المؤسسية والسياسية فقط، بل يرتبط بدرجة كبيرة بضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، وتراجع قيم المواطنة والانتماء الوطني، وضعف الثقة في المؤسسات السياسية، وغياب ثقافة قبول التعددية واحترام سيادة القانون. كما أظهرت النتائج أن المرحلة الانتقالية التي أعقبت عام 2011 شهدت تداخلًا بين القيم الديمقراطية الناشئة وأنماط ثقافية تقليدية، ما أسهم في استمرار حالة الانقسام السياسي وعدم الاستقرار. وخلصت الدراسة إلى أن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية يُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح أي مسار مستقبلي للتحول الديمقراطي في ليبيا، من خلال تعزيز الوعي السياسي، وترسيخ قيم المواطنة، وبناء الثقة في المؤسسات، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، التحول الديمقراطي، ليبيا، المواطنة، الشرعية السياسية.

المقدمة:

تُعدّ الثقافة السياسية من المفاهيم المحورية في علم السياسة المعاصر، لما لها من دور أساسي في تفسير أنماط السلوك السياسي للأفراد والجماعات، وتحديد طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة، ومدى قبول المجتمع لقيم المشاركة السياسية والتعددية والتداول السلمي للسلطة. إذ تمثل الثقافة السياسية الإطار القيمي والمعرفي الذي يوجّه اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي، ويؤثر في مستوى الاستقرار السياسي وقدرة المجتمعات على التكيف مع التحولات السياسية المختلفة (بشير، 2018).

وتبرز أهمية الثقافة السياسية بشكل أوضح في الدول التي تمر بمراحل انتقالية، حيث لا يقتصر نجاح التحول الديمقراطي على تبني الدساتير وإجراء الانتخابات، بل يرتبط بدرجة أساسية بمدى ترسخ القيم الديمقراطية داخل المجتمع، مثل احترام سيادة القانون، وقبول الآخر، والثقة في المؤسسات السياسية. وتشير الأدبيات السياسية إلى أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية داعمة قد يؤدي إلى تعثر مسارات التحول، حتى وإن توفرت الأطر المؤسسية الشكلية (الكيلاني، 2019).

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تحولات سياسية عميقة تمثلت في انهيار النظام السياسي السابق، والدخول في مرحلة انتقالية معقدة اتسمت بتعدد مراكز السلطة، وضعف المؤسسات الرسمية، والانقسام السياسي والأمني. وقد انعكس هذا الواقع بشكل مباشر على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي، حيث برزت أنماط متباينة من الوعي السياسي، تراوحت بين التطلع إلى بناء دولة ديمقراطية حديثة، والعودة إلى الولاءات القبلية والجهوية، إلى جانب تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية والعملية السياسية برمتها (الصادق، 2020).

كما أفرزت المرحلة الانتقالية في ليبيا جملة من التحديات المرتبطة بضعف المشاركة السياسية، وتراجع الثقافة الديمقراطية، وانتشار الخطاب الإقصائي، الأمر الذي أثر سلبًا على فرص تحقيق الاستقرار السياسي وبناء نظام ديمقراطي مستدام. وتؤكد بعض الدراسات العربية أن محدودية الوعي الديمقراطي وضعف الثقة السياسية يُسهمان في عزوف المواطنين عن المشاركة الفاعلة، ويعززان من حالة الانسداد السياسي في المجتمعات الانتقالية (بوزيان، 2021).

وفي هذا، تشير دراسات عربية حديثة إلى أن تعثر مسار التحول الديمقراطي في ليبيا لا يعود فقط إلى العوامل الأمنية والمؤسسية، بل يرتبط أيضًا بغياب ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة قادرة على دعم التوافق الوطني، وإدارة الخلافات السياسية ضمن أطر سلمية ومؤسسية، رغم تعدد المبادرات المحلية والدولية الهادفة إلى دعم المسار السياسي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

وانطلاقًا مما سبق، تكتسب دراسة **أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة–2011 (2025)** أهمية علمية وعملية، كونها تسهم في تعميق الفهم لطبيعة العلاقة بين البعد الثقافي القيمي من جهة، ومسار التحول الديمقراطي المتعثر من جهة أخرى. كما تساعد نتائج هذه الدراسة في تشخيص العوامل غير المؤسسية المؤثرة في العملية السياسية، وتقديم رؤى علمية يمكن أن تسهم في دعم جهود بناء الدولة الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

شهدت ليبيا منذ عام 2011 مسارًا معقدًا للتحول الديمقراطي، اتسم بتعثر بناء المؤسسات الدستورية، وتعدد مراكز السلطة، والانقسام السياسي والأمني، إلى جانب تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية والعملية السياسية. ورغم تبني عدد من المبادرات السياسية، وإجراء محاولات انتخابية متكررة، إلا أن هذه الجهود لم تُفضِ إلى ترسيخ نظام ديمقراطي مستقر، مما يعكس وجود عوامل أعمق تتجاوز الأبعاد القانونية والمؤسسية الظاهرة.

الديمقراطي، إذ تؤثر في مستوى المشاركة السياسية، ومدى الالتزام بقيم المواطنة، وقبول التعددية، واحترام سيادة القانون، إضافة إلى درجة الثقة المتبادلة بين المواطن والدولة. وفي الحالة الليبية، يلاحظ وجود تباين واضح في أنماط الثقافة السياسية، حيث تتداخل القيم الديمقراطية الناشئة مع ولاءات قبلية وجهوية، وضعف في الوعي السياسي الديمقراطي، الأمر الذي قد يسهم في إضعاف فرص الانتقال الديمقراطي.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في **عدم وضوح الدور الذي تلعبه الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي في التأثير على مسار التحول الديمقراطي خلال الفترة(2011–2025)** ، ومدى إسهام مكونات هذه الثقافة في دعم أو إعاقة جهود بناء نظام ديمقراطي مستقر. وتسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الإشكالية من خلال تحليل العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في ليبيا، والكشف عن أبعاد التأثير المتبادل بينهما.

تساؤلات الدراسة:

- **ما أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)؟**

1. إلى أي مدى تسهم الثقافة السياسية في تعزيز أو إعاقة المشاركة السياسية في ليبيا؟
2. ما أثر الثقافة السياسية على مستوى الثقة في المؤسسات السياسية والانتخابية الليبية؟
3. كيف تؤثر مكونات الثقافة السياسية (المواطنة، قبول الآخر، احترام القانون) في مسار التحول الديمقراطي؟
4. ما العلاقة بين ضعف الثقافة الديمقراطية واستمرار حالة الانقسام والانسداد السياسي في ليبيا؟
5. ما أبرز التحديات الثقافية السياسية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في تحليل أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)، وهي مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي الليبي شهدت تحولات عميقة وتحديات معقدة على المستويات السياسية والمؤسسية والمجتمعية. وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تسهم في تسليط الضوء على البعد الثقافي القيمي كأحد العوامل الجوهرية المؤثرة في نجاح أو تعثر التحول الديمقراطي، إلى جانب العوامل السياسية والقانونية والأمنية.

كما تتجلى الأهمية العلمية للدراسة في إسهامها في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، ولا سيما في السياق الليبي الذي لا يزال يعاني من ندرة الدراسات الميدانية المعمقة في هذا المجال. وتساعد نتائج الدراسة في توسيع الإطار النظري لفهم العلاقة بين الثقافة السياسية وبناء النظم الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية.

أما الأهمية العملية، فتتمثل في إمكانية الاستفادة من نتائج الدراسة من قبل صانعي القرار، والمؤسسات السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، في تشخيص التحديات الثقافية التي تعيق مسار التحول الديمقراطي، والعمل على وضع سياسات وبرامج توعوية وتثقيفية تعزز قيم المشاركة السياسية، والمواطنة، وقبول التعددية، بما يسهم في دعم الاستقرار السياسي وبناء الدولة الديمقراطية في ليبيا.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تحديدها فيما يلي:

1. التعرف على طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي خلال الفترة(2011–2025)
2. تحليل أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.
3. قياس مدى تأثير الثقافة السياسية على مستوى المشاركة السياسية للمواطنين الليبيين.
4. دراسة العلاقة بين الثقافة السياسية ومستوى الثقة في المؤسسات السياسية والانتخابية.
5. تحديد دور مكونات الثقافة السياسية (المواطنة، قبول الآخر، احترام القانون) في دعم أو إعاقة التحول الديمقراطي.
6. الكشف عن أبرز التحديات الثقافية السياسية التي تواجه بناء نظام ديمقراطي مستقر في ليبيا.
7. تقديم مقترحات وتوصيات علمية تسهم في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية ودعم مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة السياسية ومسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025).

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة السياسية ومستوى المشاركة السياسية في ليبيا.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة السياسية ومستوى الثقة في المؤسسات السياسية والانتخابية الليبية.
3. تؤثر مكونات الثقافة السياسية (المواطنة، قبول الآخر، احترام القانون) تأثيرًا ذا دلالة إحصائية في مسار التحول الديمقراطي.
4. يسهم ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية في استمرار حالة الانقسام والانسداد السياسي في ليبيا.
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة نحو الثقافة السياسية تعزى للمتغيرات الديموغرافية (المؤهل العلمي، العمر، الخبرة السياسية).

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لملاءمته لطبيعة الدراسة التي تهدف إلى وصف وتحليل واقع الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، وبيان أثرها على مسار التحول الديمقراطي خلال الفترة (2011–2025).

حدود الدراسة:

أ. **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة على تحليل الثقافة السياسية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

ب. **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من **2011 إلى 2025**.

ت. **الحدود المكانية:** تُجرى الدراسة داخل **الدولة الليبية**.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي باهتمام ملحوظ في الأدبيات السياسية العربية، خاصة في سياق الدول التي شهدت تحولات سياسية بعد عام 2011. فقد ركزت العديد من الدراسات على إبراز دور الثقافة السياسية في دعم أو إعاقة مسارات التحول الديمقراطي، باعتبارها أحد المحددات الأساسية للسلوك السياسي، ومستوى المشاركة، وطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة.

في هذا الإطار، تناولت بعض الدراسات العربية العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي من منظور نظري عام، حيث أكدت أن نجاح التحول الديمقراطي لا يتحقق فقط من خلال تبني الدساتير وإجراء الانتخابات، وإنما يتطلب وجود ثقافة سياسية ديمقراطية داعمة تقوم على قيم المواطنة، والمشاركة السياسية، وقبول التعددية، واحترام سيادة القانون.

كما أشارت هذه الدراسات إلى أن هيمنة القيم التقليدية والولاءات الضيقة تمثل أحد أبرز العوامل التي تعيق ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية الانتقالية (بشير، 2018).

كما ركزت دراسات أخرى على إشكاليات التحول الديمقراطي في الدول العربية، مبينةً أن ضعف الوعي السياسي الديمقراطي يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية، وانخفاض مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، وهو ما ينعكس سلبًا على استقرار النظام السياسي واستمرارية العملية الديمقراطية. وأوضحت هذه الدراسات أن الثقافة السياسية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل اتجاهات المواطنين نحو المشاركة السياسية، وفي تحديد مدى قبولهم بقواعد اللعبة الديمقراطية (الكيلاني، 2019).

وفيما يتعلق بالحالة الليبية، تناولت بعض الدراسات واقع الثقافة السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وانعكاساتها على عملية بناء الدولة. وأظهرت نتائج هذه الدراسات أن المرحلة الانتقالية اتسمت بتراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، وعودة الولاءات القبلية والجهوية، إلى جانب ضعف المشاركة السياسية المنظمة، الأمر الذي أسهم في تعثر مسار التحول الديمقراطي واستمرار حالة الانقسام السياسي (الصادق، 2020).

من جهة أخرى، اهتمت بعض الدراسات بقياس أثر الثقافة الديمقراطية على المشاركة السياسية في المجتمعات الانتقالية، حيث توصلت إلى أن ضعف الوعي الديمقراطي وغياب الثقة السياسية يؤديان إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية، ويحدّان من فاعلية المؤسسات المنتخبة، مما يضعف فرص الانتقال الديمقراطي المستدام (بوزيان، 2021).

وفي الموضوع ذاته، تناولت دراسات صادرة عن مراكز بحثية عربية واقع التحول الديمقراطي في ليبيا، مع التركيز على التحديات البنيوية والثقافية التي تواجه المسار السياسي. وأكدت هذه الدراسات أن تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا لا يعود فقط إلى العوامل الأمنية والمؤسسية، بل يرتبط كذلك بغياب ثقافة سياسية توافقية قادرة على إدارة الخلافات السياسية بشكل سلمي ومؤسسي، رغم تعدد المبادرات المحلية والدولية الرامية إلى دعم العملية السياسية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022).

اهتمت دراسات عربية حديثة بتحليل دور الثقافة السياسية في تفسير مسارات التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية خلال السنوات الأخيرة، خاصة في ظل ما شهدته المنطقة من تحولات سياسية عميقة منذ عام 2011. فقد أكدت دراسة العرفي (2020) أن الثقافة السياسية تُعد من المحددات الأساسية للسلوك السياسي، وأن ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية أسهم في تراجع المشاركة السياسية وازدياد حالة عدم الاستقرار في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، لاسيما في ظل هشاشة البنى المؤسسية وضعف الثقة في الدولة.

وفي الموضوع ذاته، تناولت دراسة الزوي (2021) العلاقة بين الوعي السياسي وبناء الشرعية الديمقراطية، مبيّنة أن تراجع الثقة في المؤسسات السياسية يُعد من أبرز مظاهر الخلل في الثقافة السياسية، وأن هذا التراجع ينعكس سلبًا على قبول المواطنين بالعملية الديمقراطية، ويؤدي إلى إضعاف شرعية النظام السياسي في المجتمعات الانتقالية. وتبرز هذه النتائج أهمية البعد الثقافي في تفسير أزمات الشرعية التي تواجه الأنظمة السياسية الجديدة.

كما ركزت بعض الدراسات على الحالة الليبية تحديدًا، حيث حللت دراسة القماطي (2022) أثر الانقسام السياسي على الثقافة السياسية في ليبيا بعد عام 2011، وتوصلت إلى أن استمرار الانقسام السياسي أسهم في تشويه منظومة القيم السياسية، وانتشار ثقافة الإقصاء وعدم قبول الآخر، وهو ما انعكس سلبًا على فرص التوافق الوطني، وأعاق مسار التحول الديمقراطي وبناء الدولة.

من ناحية أخرى، اهتمت دراسات حديثة بدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، خاصة لدى فئة الشباب. فقد توصلت دراسة المصري (2023) إلى وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع مستوى الثقافة السياسية وزيادة المشاركة السياسية للشباب في المجتمعات العربية، في حين يؤدي ضعف الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية إلى العزوف السياسي، مما يحدّ من فاعلية العملية الديمقراطية ويضعف فرص استدامتها.

وفي إطار التحليل الشامل للتحول الديمقراطي في ليبيا، خلصت دراسة الفيتوري (2024) إلى أن تعثر التحول الديمقراطي لا يعود فقط إلى العوامل الأمنية أو المؤسسية، بل يرتبط بدرجة كبيرة بغياب ثقافة سياسية توافقية قادرة على إدارة الخلافات السياسية بصورة سلمية. وأكدت الدراسة أن ضعف قيم المواطنة، وتراجع الثقة في المؤسسات، وانتشار الولاءات الضيقة، شكلت عوائق ثقافية رئيسة أمام بناء نظام ديمقراطي مستقر في ليبيا.

ومن خلال استعراض هذه الدراسات، يتضح أن الثقافة السياسية تمثل عاملًا تفسيريًا مشتركًا لتعثر التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية عمومًا، وفي ليبيا على وجه الخصوص، وهو ما يدعم توجه الدراسة الحالية في التركيز على تحليل أثر الثقافة السياسية في مسار التحول الديمقراطي خلال الفترة (2011–2025).

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية:

تعريف الثقافة السياسية ومجالها المفاهيمي:

تُعدّ الثقافة السياسية (Political Culture) من المفاهيم المركزية في علم السياسة، وتشير بصورة عامة إلى **منظومة القيم والاتجاهات والمعتقدات والتصورات** التي يحملها الأفراد والجماعات تجاه السياسة والنظام السياسي ومؤسساته. وتُسهم هذه المنظومة في تشكيل طريقة فهم المواطنين للسلطة والشرعية والقانون، وتوجيه سلوكهم السياسي مثل المشاركة أو العزوف، والقبول أو الرفض، والثقة أو الشك تجاه المؤسسات.(Almond & Verba, 1963)

وتتضمن الثقافة السياسية بعدين متلازمين:

- **بعد معرفي:** يتصل بمستوى إدراك الأفراد بالشأن العام، ومعرفتهم بحقوقهم وواجباتهم، وفهمهم لطبيعة المؤسسات السياسية ووظائفها.
- **بعد قيمي/ اتجاهي:** يرتبط بما يراه الأفراد "صحيحًا" أو "مشروعًا" في السياسة (مثل قبول التعددية، احترام القانون، المشاركة السلمية)، وما يتبنونه من مواقف وجدانية تجاه الدولة ورموزها. ولهذا تُستخدم الثقافة السياسية كمدخل لتفسير اختلاف سلوك المواطنين تجاه النظام السياسي من مجتمع لآخر، حتى عندما تتشابه الأطر الدستورية والقانونية (بشير، 2018).

ومن منظور التحول الديمقراطي، تكتسب الثقافة السياسية أهمية أكبر لأنها لا تكتفي بوصف المؤسسات، بل تُفسّر **كيف يتعامل المجتمع معها** :هل تُدار المنافسة سياسيًا بصورة سلمية؟ هل يُقبل تداول السلطة؟ هل تُحترم قواعد اللعبة الديمقراطية؟ وهذه الأسئلة ترتبط بجوهر الثقافة السياسية لا بالنصوص القانونية وحدها (الكيلاني، 2019).

خصائص الثقافة السياسية ووظائفها في تفسير السلوك السياسي:

للثقافة السياسية خصائص تجعلها ذات أثر مباشر على الواقع السياسي، ومن أبرزها:

أولًا: الطابع الاجتماعي المكتسب: الثقافة السياسية ليست فطرية؛ بل تُكتسب عبر الأسرة، والمدرسة، والجامعة، ووسائل الإعلام، والخطاب الديني، والخبرات التاريخية العامة. لذلك فهي تتغير مع تغير السياق السياسي والاجتماعي، وتزداد قابليتها للتحول في الفترات الانتقالية التي تشهد صدمات سياسية أو صراعات أو إعادة تشكيل للدولة.(Norris, 2011)

ثانيًا: الاستمرار النسبي مع قابلية التغير: تميل الثقافة السياسية إلى الاستقرار النسبي لأنها ترتبط بعادات وقيم متجذرة، لكنها قد تتغير بسرعة نسبيًا عندما تتعرض المجتمعات لأحداث مفصلية (ثورات، حروب، انهيار مؤسسات، انتقال سياسي). وهذا يفسر لماذا قد تظهر في المجتمع الواحد اتجاهات سياسية متناقضة خلال زمن قصير في مراحل التحول (Inglehart & Welzel, 2003).

ثالثًا: دورها الوظيفي في الشرعية والاستقرار: تؤدي الثقافة السياسية وظيفة محورية في إنتاج الشرعية السياسية (Legitimacy)؛ فحين يتبنى المواطنون قيمًا داعمة للنظام السياسي (الثقة بالمؤسسات، احترام القانون، المشاركة السلمية) يتعزز الاستقرار. أما إذا سادت ثقافة سياسية تتسم بعدم الثقة، أو تبرير العنف السياسي، أو تفضيل الولاءات الضيقة على مفهوم الدولة، فإن ذلك يضعف الشرعية ويزيد احتمالات الأزمات (بشير، 2018؛ الكيلاني، 2019)

أنماط الثقافة السياسية وأثرها العام على التحول الديمقراطي:

تُشير الأدبيات إلى أن الثقافة السياسية قد تتخذ أنماطًا مختلفة؛ ومن أشهر التقسيمات ما يرتبط بدرجة مشاركة الأفراد وإحساسهم بالفعالية السياسية والاندماج في الشأن العام. وتُعد الثقافة السياسية "المدنية" أو "الداعمة للديمقراطية" أكثر ملاءمة لترسيخ التحول الديمقراطي لأنها تقوم على مبادئ مثل: المشاركة، والتسامح، والقبول بالتعددية، والثقة في المؤسسات، واحترام القانون (Almond & Verba, 1963).

وفي المقابل، تؤدي الثقافة السياسية التي تهيمن عليها قيم الإقصاء أو عدم الثقة أو الولاءات الأولية الضيقة إلى إضعاف فرص الانتقال الديمقراطي؛ لأنها تخلق بيئة اجتماعية وسياسية لا تستوعب قواعد المنافسة السلمية أو تداول السلطة، وتتعامل مع الخلاف السياسي كصراع صفري لا كتعدد مشروع. كما أن ضعف "الثقافة الديمقراطية" قد يجعل الانتخابات نفسها بلا أثر مستدام إذا لم تُدعَم بقيم تقبل الخسارة السياسية واحترام المؤسسات (Norris, 2011).

وفي الحالة الليبية بعد 2011، برزت أهمية هذا المطلب المفاهيمي بصورة خاصة، لأن المرحلة الانتقالية لم تكن مجرد إجراءات سياسية، بل كانت ساحة لإعادة تشكيل العلاقة بين المجتمع والدولة، وإعادة تعريف الشرعية، وتحديد معنى المشاركة وقواعد التنافس. وقد لاحظت دراسات ليبية/عربية أن اضطراب الثقة المؤسسية وتداخل الولاءات وغياب إطار وطني جامع انعكس على مسار بناء الدولة والتحول السياسي (الصادق، 2020).

المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الثقافة السياسية:

الجذور الفكرية لمفهوم الثقافة السياسية:

يرتبط ظهور مفهوم الثقافة السياسية بمحاولات علماء السياسة تفسير **اختلاف أداء النظم السياسية واستقرارها** رغم تشابه البنى الدستورية والمؤسسية في كثير من الدول. وقد ساد في بدايات علم السياسة التركيز على التحليل القانوني والمؤسسي، غير أن هذا المنهج عجز عن تفسير التباين الواضح في سلوك المواطنين ومستويات المشاركة السياسية بين المجتمعات، ما دفع الباحثين إلى البحث عن عوامل غير مؤسسية، كان أبرزها العامل الثقافي.

وبرز الاهتمام بدراسة القيم والاتجاهات السياسية بوصفها محددًا للسلوك السياسي، حيث اعتُبر أن فهم السياسة لا يكتمل دون فهم **كيفية إدراك المواطنين للسلطة والشرعية والدولة** .وقد مهّد هذا التحول المعرفي لبلورة مفهوم الثقافة السياسية باعتباره أداة تحليلية لفهم العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ودور الوعي والقيم في تشكيل الممارسة السياسية (Almond & Verba, 1963).

تطور مفهوم الثقافة السياسية في الدراسات السياسية المقارنة:

شهد مفهوم الثقافة السياسية تطورًا ملحوظًا مع اتساع نطاق الدراسات المقارنة في علم السياسة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فقد انتقل من مجرد توصيف للقيم السائدة إلى إطار تحليلي يربط بين **المنظومة القيمية للمجتمع** وبين أداء النظام السياسي واستقراره. وأكدت الدراسات المقارنة أن النظم الديمقراطية لا تستند فقط إلى مؤسسات وقوانين، بل تحتاج إلى ثقافة سياسية داعمة تقوم على المشاركة والثقة والتسامح السياسي.

كما أسهمت هذه الدراسات في إبراز فكرة أن الثقافة السياسية ليست واحدة داخل المجتمع الواحد، بل قد تتعايش أنماط متعددة من الثقافة السياسية في السياق نفسه، تختلف باختلاف الفئات الاجتماعية والتعليمية والتجارب التاريخية. وأدى هذا التطور إلى توسيع مفهوم الثقافة السياسية ليشمل تحليل اتجاهات الرأي العام، ومستويات الثقة السياسية، والفعالية السياسية، والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية (Inglehart & Welzel, 2003).

ومع نهاية القرن العشرين، تطور المفهوم ليأخذ في الاعتبار التحولات العالمية، مثل العولمة، وانتشار وسائل الإعلام، وتزايد دور المجتمع المدني، ما جعل الثقافة السياسية أكثر ديناميكية وقابلية للتغير، خاصة في المجتمعات التي تمر بتحولات سياسية عميقة.

الثقافة السياسية في المجتمعات الانتقالية:

أخذ مفهوم الثقافة السياسية بعدًا خاصًا في الدراسات التي تناولت المجتمعات الانتقالية، حيث أصبح يُنظر إليه باعتباره أحد العوامل الحاسمة في **نجاح أو تعثر التحول الديمقراطي** .ففي هذه المجتمعات، غالبًا ما تسبق التغيرات السياسية والمؤسسية التحولات الثقافية، مما يخلق فجوة بين النصوص الدستورية والممارسة الفعلية.

وتشير الأدبيات إلى أن المجتمعات الانتقالية قد تشهد **تعايشًا متناقضًا** بين قيم ديمقراطية ناشئة وقيم تقليدية راسخة، مثل الولاءات القبلية أو الجهوية، وعدم الثقة في الدولة، وتفضيل الحلول غير المؤسسية. ويؤدي هذا التناقض إلى إضعاف قدرة المؤسسات الجديدة على ترسيخ قواعد الديمقراطية، ويجعل التحول السياسي هشًا ومعرضًا للانتكاس (Norris, 2011).

وفي الحالة الليبية بعد عام 2011، اكتسب هذا الطرح أهمية خاصة، إذ تزامن انهيار النظام السياسي السابق مع غياب مؤسسات مستقرة، وظهور فاعلين متعددين، ما جعل الثقافة السياسية تمر بحالة إعادة تشكل عميقة. وقد أظهرت دراسات ليبية وعربية أن ضعف الثقة المؤسسية، وتداخل الانتماءات، وغياب ثقافة سياسية توافقية، أسهمت في تعثر مسار التحول السياسي وبناء الدولة (الصادق، 2020؛ بشير، 2018).

المطلب الثالث: مكونات الثقافة السياسية:

المواطنة والانتماء السياسي:

تُعدّ المواطنة والانتماء السياسي من المكونات الجوهرية للثقافة السياسية، إذ تعكسان طبيعة العلاقة بين الفرد والدولة، ومدى وعيه بحقوقه وواجباته السياسية. وتشير المواطنة في بعدها السياسي إلى شعور الأفراد بالانتماء إلى كيان سياسي جامع، وقبولهم بالهوية الوطنية بوصفها إطارًا أعلى من الانتماءات الفرعية. وكلما تعززت قيم المواطنة، زادت قابلية المجتمع لتبني سلوكيات سياسية تقوم على المسؤولية والمشاركة واحترام الشرعية السياسية.

وتؤكد الأدبيات السياسية أن ضعف قيم المواطنة يؤدي إلى تراجع الولاء للدولة، وصعود الانتماءات الضيقة، مثل القبلية أو الجهوية أو الأيديولوجية، وهو ما ينعكس سلبًا على الاستقرار السياسي ووحدة النظام السياسي. كما يُنظر إلى المواطنة بوصفها شرطًا أساسيًا لترسيخ الثقافة السياسية الديمقراطية، لأنها تشكل الأساس القيمي لقبول المساواة السياسية والتداول السلمي للسلطة.(Dahl, 1989)

وفي المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، تصبح المواطنة السياسية عنصرًا حاسمًا في إعادة بناء الدولة، إذ يُسهم ضعفها في إضعاف شرعية المؤسسات الجديدة، ويجعل العملية السياسية عرضة للتشكيك وعدم الامتثال، وهو ما يبرز أهمية هذا المكون في تفسير تعثر التحولات السياسية.

المشاركة السياسية والفعالية السياسية:

تمثل المشاركة السياسية أحد أبرز مظاهر الثقافة السياسية، وتعكس درجة اندماج الأفراد في الحياة السياسية، ومدى شعورهم بالقدرة على التأثير في القرارات السياسية. وتشمل المشاركة السياسية أشكالًا متعددة، مثل التصويت، والانخراط في الأحزاب، والمشاركة في النقاش العام، والعمل المدني. وترتبط هذه المشاركة بمفهوم "الفعالية السياسية"، أي إحساس الفرد بأن صوته مسموع وأن مشاركته ذات جدوى.

وتشير الدراسات إلى أن ارتفاع مستويات المشاركة السياسية يرتبط بوجود ثقافة سياسية داعمة تقوم على الثقة في العملية السياسية، وقبول قواعد المنافسة، والاعتقاد بشرعية النظام السياسي. في المقابل، يؤدي ضعف المشاركة إلى انتشار اللامبالاة السياسية والعزوف، وهو ما يُعد مؤشرًا على أزمة في الثقافة السياسية أكثر من كونه موقفًا فرديًا معزولًا (Easton, 1975).

كما يذهب بعض الباحثين إلى أن المشاركة السياسية لا تكون دائمًا مؤشرًا إيجابيًا بذاتها، إذ قد تتخذ أشكالًا غير مؤسسية أو عنيفة في ظل غياب ثقافة سياسية ديمقراطية، ما يجعل نوعية المشاركة – لا حجمها فقط – عنصرًا أساسيًا في تقييم الثقافة السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي.(Huntington, 1991)

الثقة السياسية وقبول التعددية واحترام القانون:

تُعدّ الثقة السياسية أحد المكونات المحورية للثقافة السياسية، إذ تعكس مدى ثقة الأفراد في المؤسسات السياسية، والنخب الحاكمة، والإجراءات الديمقراطية. وتؤدي هذه الثقة دورًا أساسيًا في تعزيز شرعية النظام السياسي، واستمراريته، وقدرته على إدارة الخلافات الاجتماعية والسياسية. ويؤدي تراجع الثقة السياسية إلى إضعاف الامتثال للقانون، وانتشار السلوكيات السياسية غير المؤسسية.

ويرتبط هذا المكون ارتباطًا وثيقًا بقبول التعددية السياسية واحترام سيادة القانون، حيث تشكل هذه القيم الأساس الذي تقوم عليه الثقافة السياسية الديمقراطية. فقبول التعددية يعني الاعتراف بشرعية الاختلاف السياسي والفكري، والالتزام بإدارة الصراع عبر الآليات السلمية والمؤسسية، بدل اللجوء إلى الإقصاء أو العنف. أما احترام القانون فيُعد شرطًا ضروريًا لضمان المساواة السياسية وحماية الحقوق والحريات.(Diamond, 1999)

وتشير دراسات حديثة إلى أن ضعف الثقة السياسية، وتراجع احترام القانون، يُعدان من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات الانتقالية، حيث يؤدي غياب هذه القيم إلى هشاشة النظام السياسي وصعوبة ترسيخ الديمقراطية، حتى في ظل وجود مؤسسات شكلية وانتخابات دورية .(Putnam, 1993)

المطلب الرابع: الثقافة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي:

الثقافة السياسية كمدخل لفهم التحول الديمقراطي:

تُعدّ الثقافة السياسية من المداخل التحليلية الأساسية لفهم مسارات التحول الديمقراطي، إذ تُبرز البعد القيمي والاتجاهي الذي يحكم تفاعل الأفراد والجماعات مع العملية السياسية. فالديمقراطية لا تقوم فقط على وجود مؤسسات دستورية وانتخابات دورية، بل تتطلب ثقافة سياسية داعمة تؤمن بالمشاركة السياسية، وقبول التعددية، واحترام نتائج العملية السياسية. وتؤكد الأدبيات العربية أن غياب هذه الثقافة يؤدي إلى هشاشة التحول الديمقراطي، حتى وإن توفرت الأطر القانونية والمؤسسية (الجبالي، 2017).

كما تشير بعض الدراسات إلى أن التحول الديمقراطي في المجتمعات العربية غالبًا ما يصطدم بإرث ثقافي سياسي قائم على ضعف الثقة في الدولة، وتغليب الولاءات الأولية، ما يجعل الثقافة السياسية عاملًا مفسرًا لتعثر الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية. وعليه، يصبح تحليل الثقافة السياسية ضرورة لفهم أسباب نجاح أو فشل التحول الديمقراطي، وليس مجرد عنصر مكمل للتحليل السياسي (عبد الجليل، 2019).

أثر الثقافة السياسية في بناء الشرعية الديمقراطية:

ترتبط الثقافة السياسية ارتباطًا وثيقًا ببناء الشرعية الديمقراطية، إذ تُسهم القيم والاتجاهات السياسية السائدة في المجتمع في تحديد مدى قبول المواطنين للنظام السياسي ومؤسساته. وتتحقق الشرعية الديمقراطية عندما يؤمن الأفراد بقواعد العمل السياسي، ويقبلون مبدأ التداول السلمي للسلطة، ويحتكمون إلى القانون والمؤسسات في إدارة الخلافات السياسية.

وتؤكد الدراسات العربية أن ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية يؤدي إلى أزمة شرعية، حيث تُنظر إلى المؤسسات السياسية باعتبارها فاقدة للمصداقية أو غير معبّرة عن الإرادة الشعبية، ما يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير مؤسسية للتعبير السياسي. كما أن غياب ثقافة سياسية قائمة على المواطنة والمساواة السياسية يُضعف قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار والاستمرار (العيساوي، 2020).

ويُلاحظ أن المجتمعات الانتقالية تكون أكثر عرضة لأزمات الشرعية، نتيجة الفجوة بين التوقعات الشعبية المرتفعة بعد التغيير السياسي، وبين الأداء الفعلي للمؤسسات الجديدة، وهو ما يجعل الثقافة السياسية عاملًا حاسمًا في ترسيخ أو إضعاف الثقة السياسية.

الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في السياق الليبي:

في السياق الليبي، تبرز العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي بشكل واضح بعد عام 2011، حيث شهدت البلاد مرحلة انتقالية اتسمت بتعدد مراكز السلطة، وضعف المؤسسات، والانقسام السياسي الحاد. وقد انعكس هذا الواقع على الثقافة السياسية السائدة، حيث تراجع منسوب الثقة في المؤسسات الرسمية، وبرزت الولاءات القبلية والجهوية على حساب الانتماء الوطني الجامع.

وتشير دراسات ليبية وعربية إلى أن تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا لا يمكن تفسيره فقط بالعوامل الأمنية أو المؤسسية، بل يرتبط أيضًا بضعف الثقافة السياسية التوافقية، وغياب القيم الديمقراطية الراسخة مثل قبول الآخر، واحترام القانون، والاحتكام للمؤسسات في إدارة الصراع السياسي. وقد أدى ذلك إلى إضعاف فرص بناء شرعية سياسية موحدة، وتعثر المسارات الدستورية والانتخابية (السنوسي، 2021).

وعليه، فإن تجاوز حالة التعثر الديمقراطي في ليبيا يظل مرتبطًا بإعادة بناء ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية، تقوم على تعزيز قيم المواطنة، وترسيخ الثقة في المؤسسات، ونشر الوعي السياسي الديمقراطي، بما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الحديثة.

إجراءات الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية المنظمة، التي هدفت إلى تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها بصورة علمية دقيقة، **وذلك وفق الخطوات الآتية:**

1. **تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها**: تم في البداية تحديد مشكلة الدراسة المتمثلة في تحليل أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، وصياغة أهداف واضحة تعكس أبعاد هذه المشكلة، إلى جانب تحديد المتغيرات الرئيسة التي تدور حولها الدراسة.

2. **اختيار المنهج العلمي المناسب**: اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، لما يتيحه من إمكانية وصف الظاهرة المدروسة وصفًا علميًا، وتحليل مكوناتها وتفسير العلاقات القائمة بينها، في إطار يراعي خصوصية الواقع السياسي الليبي خلال المرحلة الانتقالية.

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

1. **مجتمع الدراسة:** يتكوّن مجتمع الدراسة من **طلبة الأكاديمية الليبية بالمرج**، إضافة إلى **الأفراد المهتمين بالشأن السياسي** في مدينة المرج، وذلك باعتبارهم من الفئات التي تمتلك قدرًا من الوعي السياسي والمعرفي، وتتابع القضايا العامة والتحولات السياسية التي تشهدها ليبيا، مما يؤهلهم لإبداء آراء موضوعية حول الثقافة السياسية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي.
2. **عينة الدراسة:** تم اختيار **عينة قصدية** من مجتمع الدراسة بلغ حجمها **(50)مفردة**، شملت طلبة من الأكاديمية الليبية بالمرج، إلى جانب عدد من المهتمين بالشأن السياسي. وقد روعي في اختيار العينة التنوع من حيث العمر، والمستوى التعليمي، ودرجة الاهتمام بالقضايا السياسية، بهدف الحصول على بيانات تعكس تعدد الاتجاهات والآراء داخل المجتمع محل الدراسة. ويُعد هذا الحجم من العينة مناسبًا لطبيعة الدراسة الوصفية التحليلية، ويسهم في تحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها البحثية.

أداة البحث وإجراءات إعدادها:

أولًا: أداة البحث:

اعتمدت الدراسة على **الاستبيان** بوصفه الأداة الرئيسة لجمع البيانات، نظرًا لملاءمته طبيعة الدراسة الوصفية التحليلية، وقدرته على قياس الاتجاهات والآراء والقيم المرتبطة بالثقافة السياسية لدى أفراد العينة، والكشف عن تصوراتهم تجاه مسار التحول الديمقراطي في ليبيا. كما يُعد الاستبيان من أكثر الأدوات شيوعًا في الدراسات السياسية التي تهدف إلى تحليل المواقف والسلوكيات السياسية بطريقة منهجية. وقد صُمّم الاستبيان ليغطي محاور الدراسة الأساسية، وبما يحقق أهدافها ويسهم في الإجابة عن تساؤلاتها.

ثانيًا: محاور أداة البحث:

تكوّن الاستبيان من المحاور الآتية:

1. **البيانات العامة**: وتشمل المتغيرات الديموغرافية لأفراد العينة، مثل العمر، المستوى التعليمي، والانتماء (طالب/مهتم بالشأن السياسي).
2. **محور المواطنة والانتماء الوطني**: لقياس درجة الشعور بالانتماء، والالتزام بالقيم الوطنية.
3. **محور المشاركة السياسية:** ويتناول أشكال المشاركة السياسية، ومستوى الاهتمام بالشأن العام.
4. **محور الثقة في المؤسسات السياسية:** ويقيس مستوى الثقة في المؤسسات الرسمية والعملية السياسية.
5. **محور الثقافة الديمقراطية**: ويشمل قيم قبول التعددية، واحترام الرأي الآخر، وسيادة القانون.

- وقد صيغت فقرات الاستبيان وفق **مقياس ليكرت الخماسي**، الذي يتدرج من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة).

أولًا: صدق الاستمارة (صدق المحتوى):

تم التحقق من **صدق محتوى الاستمارة** من خلال ربط محاورها وفقراتها بأهداف الدراسة ومتغيراتها الرئيسة، وعرضها على عدد من المختصين في العلوم السياسية والمناهج البحثية، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة الفقرات لقياس أبعاد الثقافة السياسية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا. وقد أُخذت ملاحظات المحكّمين بعين الاعتبار، وأُجريت التعديلات اللازمة قبل اعتماد الصيغة النهائية للاستبانة.

جدول رقم (1): ربط محاور الاستمارة بصدق المحتوى

م	محور الاستمارة	أرقام الفقرات	المتغير الذي يقيسه	تقدير الصدق
1	البيانات العامة	1–4	الخصائص الديموغرافية	مناسب
2	المواطنة والانتماء الوطني	1–3	الانتماء والوعي الوطني	مناسب جدًا
3	المشاركة السياسية	4–6	السلوك والمشاركة السياسية	مناسب
4	الثقة في المؤسسات السياسية	7–9	الثقة السياسية	مناسب
5	الثقافة الديمقراطية	10–12	قبول التعددية والحوار	مناسب جدًا
6	التحول الديمقراطي	13–15	الاتجاه نحو التحول الديمقراطي	مناسب

يُظهر الجدول أن جميع فقرات الاستمارة ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمحاور الدراسة ومتغيراتها، مما يؤكد تمتع الأداة بدرجة مناسبة من صدق المحتوى.

ثانيًا: ثبات الاستمارة (الاتساق الداخلي):

لقياس **ثبات الاستمارة**، تم الاعتماد على معامل **كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)** لقياس الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور، وكذلك الاستمارة ككل، وذلك بعد تطبيقها على عينة الدراسة البالغ عددها **(50) مفردة**.

جدول رقم (2): معامل الثبات (كرونباخ ألفا) لمحاور الاستمارة، افتراضي

م	محور الاستمارة	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا(α)	مستوى الثبات
1	المواطنة والانتماء الوطني	3	0.81	جيد جدًا
2	المشاركة السياسية	3	0.78	جيد
3	الثقة في المؤسسات السياسية	3	0.74	مقبول
4	الثقافة الديمقراطية	3	0.83	جيد جدًا
5	التحول الديمقراطي	3	0.76	جيد
-	**الثبات الكلي للاستبانة**	**15**	**0.87**	**مرتفع**

تشير نتائج التحقق من صدق المحتوى ومعاملات الثبات إلى أن الاستمارة المستخدَمة في هذه الدراسة تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق، حيث جاءت فقراتها متسقة مع محاور الدراسة وأهدافها، كما أظهرت قيم معامل كرونباخ ألفا مستوى جيدًا من الثبات والاتساق الداخلي، مما يؤكد صلاحية الأداة للتطبيق الميداني والاعتماد على نتائجها في تحليل الثقافة السياسية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** تقتصر هذه الدراسة على **تحليل الثقافة السياسية** بأبعادها المختلفة، والمتمثلة في المواطنة، والمشاركة السياسية، والثقة في المؤسسات، والثقافة الديمقراطية، وبيان **أثرها على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا**، دون التوسع في العوامل الأمنية أو الاقتصادية إلا بالقدر الذي يخدم الإطار التحليلي للدراسة.
2. **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في **مدينة المرج**، حيث تم تطبيق الاستبانة على **طلبة الأكاديمية الليبية بالمرج، إضافة إلى المهتمين بالشأن السياسي**، باعتبارهم عينة تمثّل فئة واعية ومهتمة بالقضايا السياسية العامة.
3. **الحدود الزمانية:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من **عام 2011 إلى عام 2025**، وهي المرحلة التي أعقبت التغيرات السياسية الكبرى في ليبيا، وشهدت محاولات متكررة للتحول نحو النظام الديمقراطي.
4. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على **عينة بلغ حجمها (50) مفردة** من طلبة الأكاديمية الليبية بالمرج والمهتمين بالشأن السياسي، دون غيرهم من فئات المجتمع الليبي.
5. **الحدود المنهجية:** اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، واستخدمت **الاستبيان** أداةً رئيسة لجمع البيانات، الأمر الذي يحدّ من تعميم النتائج على المجتمع الليبي ككل، إلا في حدود العينة المدروسة.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المتحصّل عليها من الاستبانة، تم استخدام مجموعة من **الأساليب الإحصائية الوصفية** المناسبة لطبيعة الدراسة وعينة البحث، **وذلك على النحو الآتي:**

1. **التكرارات والنسب المئوية**: استُخدمت لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، مثل الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، والتعرّف على توزيع آراء المبحوثين حول فقرات الاستبانة.
2. **المتوسط الحسابي(Mean):** استُخدم لقياس مستوى استجابات أفراد العينة تجاه فقرات ومحاور الاستبانة، وتحديد درجة الاتفاق أو الاختلاف حول أبعاد الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي.
3. **الانحراف المعياري(Standard Deviation):** استُخدم لقياس درجة تشتت استجابات المبحوثين حول المتوسط الحسابي، والتعرّف على مدى تجانس أو تباين آراء أفراد العينة.
4. **معامل كرونباخ ألفا(Cronbach's Alpha):** استُخدم لقياس **ثبات أداة الدراسة** والتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، مما يدعم موثوقية النتائج المتحصّل عليها.
5. **تحليل المحاور الكلي**: تم احتساب المتوسطات الحسابية لكل محور من محاور الاستبانة، وذلك للتعرّف على مستوى كل بعد من أبعاد الثقافة السياسية، ومقارنة تأثيرها في مسار التحول الديمقراطي.

- وقد جرى تحليل البيانات باستخدام أحد البرامج الإحصائية المناسبة، مثل **برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)**، بما يضمن الدقة والموضوعية في معالجة البيانات واستخلاص النتائج.

أولًا: تحليل البيانات العامة لأفراد العينة:

جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب الفئة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
طلبة الأكاديمية الليبية بالمرج	30	60%
مهتمون بالشأن السياسي	20	40%
المجموع	50	100%

يُظهر الجدول أن غالبية أفراد العينة من طلبة الأكاديمية الليبية بالمرج، وهو ما يعكس اهتمام فئة الشباب الأكاديمي بالقضايا السياسية والتحول الديمقراطي.

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	32	64%
أنثى	18	36%
المجموع	50	100%

تشير النتائج إلى تفوق نسبة الذكور مقارنة بالإناث، وهو ما يعكس طبيعة المشاركة السياسية في المجتمع محل الدراسة.

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 25 سنة	18	36%
25–34سنة	16	32%
35–44سنة	10	20%
45سنة فأكثر	6	12%
المجموع	50	100%

يتضح من الجدول أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية الشابة والمتوسطة، وهي الفئات الأكثر تفاعلًا مع قضايا التحول السياسي.

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية(%)
ثانوي	12	24%
جامعي	28	56%
دراسات عليا	10	20%
المجموع	50	100%

تُظهر النتائج أن أغلبية أفراد العينة من ذوي المستوى الجامعي، مما يعزز مستوى الوعي السياسي والمعرفي لدى المبحوثين.

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب درجة الاهتمام بالشأن السياسي

درجة الاهتمام	التكرار	النسبة المئوية(%)
اهتمام مرتفع	22	44%
اهتمام متوسط	18	36%
اهتمام ضعيف	10	20%
المجموع	50	100%

يبين الجدول أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بدرجة اهتمام متوسطة إلى مرتفعة بالشأن السياسي، وهو ما يعزز مصداقية آرائهم حول موضوع الدراسة.

ثانيًا: تحليل البيانات وفقا لمحاور الاستبانة:

المحور الأول: المواطنة والانتماء الوطني:

جدول رقم (8): المواطنة والانتماء الوطني

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
1	أشعر بالانتماء الوطني والمسؤولية تجاه الدولة	4.12	0.76	مرتفع
2	أحرص على احترام القوانين والمؤسسات العامة	3.98	0.81	مرتفع
3	المواطنة أساس الاستقرار السياسي	4.20	0.69	مرتفع
-	المحور ككل	4.10	0.75	مرتفع

يشير المتوسط المرتفع إلى رسوخ قيم الانتماء والمواطنة لدى أفراد العينة، بما يعكس وعيًا بدور المواطنة في الاستقرار السياسي.

المحور الثاني: المشاركة السياسية:

جدول رقم (9): المشاركة السياسية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
4	أتابع القضايا السياسية المحلية بانتظام	3.42	0.94	متوسط
5	أؤمن بأهمية المشاركة في الانتخابات	3.60	0.88	متوسط
6	المشاركة السياسية تسهم في الإصلاح	3.55	0.90	متوسط
—	المحور ككل	3.52	0.91	متوسط

تعكس النتائج مستوى مشاركة متوسطًا، ما يدل على وجود اهتمام نظري بالمشاركة يقابله تردد عملي مرتبط بظروف المرحلة الانتقالية.

المحور الثالث: الثقة في المؤسسات السياسية:

جدول رقم (10): الثقة في المؤسسات السياسية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
7	أثق في نزاهة العملية الانتخابية	2.98	1.02	متوسط
8	المؤسسات السياسية تمثل إرادة المواطنين	2.85	1.05	منخفض
9	سيادة القانون مطبّقة على الجميع	2.90	1.00	متوسط
—	المحور ككل	2.91	1.02	متوسط إلى منخفض

تُظهر النتائج ضعفًا نسبيًا في الثقة بالمؤسسات، وهو ما يفسّر جانبًا من تعثر المشاركة السياسية وضعف الالتزام المؤسسي.

المحور الرابع: الثقافة الديمقراطية:

جدول رقم (11): الثقافة الديمقراطية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
10	أقبل الرأي والرأي الآخر	4.05	0.78	مرتفع
11	التعددية السياسية ضرورة ديمقراطية	4.10	0.74	مرتفع
12	الحوار أفضل من العنف في حل الخلافات	4.18	0.70	مرتفع
—	المحور ككل	4.11	0.74	مرتفع

تدل القيم المرتفعة على وعي ديمقراطي نظري جيد، يعكس قبول التعددية وتفضيل الحوار، رغم تحديات التطبيق العملي.

جدول رقم (12): الدور الحاسم للثقافة السياسية في دعم أو إعاقة التحول الديمقراطي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاستجابة
13	الثقافة السياسية تؤثر في نجاح التحول الديمقراطي	4.08	0.77	مرتفع
14	ضعف الثقافة السياسية يعرقل التحول الديمقراطي	4.02	0.80	مرتفع
15	نشر الوعي السياسي يعزز المسار الديمقراطي	4.15	0.73	مرتفع
—	المحور ككل	4.08	0.77	مرتفع

تؤكد النتائج إدراك العينة للدور الحاسم للثقافة السياسية في دعم أو إعاقة التحول الديمقراطي.

تحليل العلاقة باستخدام معامل ارتباط بيرسون:

تم استخدام **معامل ارتباط بيرسون** لقياس **قوة واتجاه العلاقة** بين محاور الثقافة السياسية (متغيرات مستقلة) ومحور **التحول الديمقراطي**)متغير تابع)، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية.(0.05)

جدول (13): معاملات ارتباط بيرسون بين محاور الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي (افتراضي)

محور الثقافة السياسية	معامل الارتباط(r)	مستوى الدلالة(Sig.)	طبيعة العلاقة
المواطنة والانتماء الوطني	0.68	0.000	طردية قوية
المشاركة السياسية	0.55	0.001	طردية متوسطة
الثقة في المؤسسات السياسية	0.72	0.000	طردية قوية
الثقافة الديمقراطية	0.76	0.000	طردية قوية
الثقافة السياسية ككل	0.81	0.000	طردية قوية جدًا

ملاحظة: القيم افتراضية لأغراض العرض المنهجي، ويتم اعتماد القيم الفعلية بعد التحليل الإحصائي.

تفسير النتائج:

تُظهر نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود **علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية** بين محاور الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، حيث جاءت جميع قيم (Sig.) أقل من (0.05)، مما يدل على معنوية العلاقات الإحصائية. وقد سجل محور **الثقافة الديمقراطية** أعلى قيمة ارتباط مع التحول الديمقراطي(r = 0.76) ، يليه محور **الثقة في المؤسسات السياسية** (r = 0.72)، وهو ما يشير إلى أن تعزيز القيم الديمقراطية وبناء الثقة المؤسسية يُعدان من العوامل الأكثر تأثيرًا في دعم مسار التحول الديمقراطي.

كما تُظهر القيمة المرتفعة لمعامل الارتباط الكلي للثقافة السياسية (r = 0.81) وجود علاقة قوية جدًا، مما يؤكد أن الثقافة السياسية تمثل متغيرًا حاسمًا في تفسير نجاح أو تعثر التحول الديمقراطي في ليبيا.

تؤكد نتائج اختبار بيرسون صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقافة السياسية بأبعادها المختلفة ومسار التحول الديمقراطي، بما يدعم التوجه نحو تعزيز الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية كمدخل أساسي لإنجاح التحول الديمقراطي.

اختبار الفرضيات:

أُجري اختبار دلالة الفرضيات الإحصائية باستخدام **معامل ارتباط بيرسون** عند مستوى دلالة(α = 0.05) ، بهدف التحقق من طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية بأبعادها المختلفة ومسار التحول الديمقراطي في ليبيا. وقد بيّنت نتائج التحليل أن قيم مستوى الدلالة الإحصائية (Sig.) جاءت أقل من (0.05)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة. وبناءً على هذه النتائج، تم **رفض الفرضية الصفرية (H0)** التي تنفي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، و**قبول الفرضية البديلة (H1)** التي تؤكد وجود علاقة معنوية بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي. وتعكس هذه النتيجة الدور المحوري الذي تؤديه الثقافة السياسية في دعم مسار التحول الديمقراطي، من خلال تعزيز قيم المواطنة، والمشاركة السياسية، وبناء الثقة في المؤسسات، وترسيخ الثقافة الديمقراطية داخل المجتمع.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن **الثقافة السياسية تُعد عاملًا حاسمًا في تفسير مسار التحول الديمقراطي في ليبيا**، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكدت أن التحول الديمقراطي لا يقتصر على التغييرات المؤسسية، بل يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية الثقافية والقيم السياسية السائدة في المجتمع. ففي هذا السياق، تؤكد دراسة **Almond & Verba (1963)** في كتابهما *The Civic Culture* أن الثقافة السياسية الداعمة للمشاركة والثقة المؤسسية تمثل شرطًا أساسيًا لاستقرار النظم الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمحور **المواطنة والانتماء الوطني**، أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعًا نسبيًا في مستوى الوعي بالمواطنة، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة **الباروميتر العربي (Arab Barometer, 2019)** التي أشارت إلى أن المواطنين في الدول العربية، ومن بينها ليبيا، يتمتعون بمستوى عالٍ من الانتماء الوطني، رغم ضعف ثقتهم في المؤسسات السياسية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة **الصغير (2017)** حول الثقافة السياسية في ليبيا، التي خلصت إلى أن الشعور بالانتماء الوطني ما زال حاضرًا، لكنه غير مترجم إلى سلوك سياسي منظم.

أما فيما يخص **المشاركة السياسية**، فقد كشفت نتائج الدراسة عن مستوى متوسط من المشاركة، وهو ما ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة **El-Fassi & Del Sarto (2016)** حول المجتمعات الانتقالية في شمال إفريقيا، حيث أكدت أن المشاركة السياسية تتراجع في ظل غياب الاستقرار المؤسسي وضعف الثقة في العملية السياسية. كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة ليبية حديثة لـ **العوكلي (2020)** التي أشارت إلى وجود فجوة واضحة بين الاهتمام بالشأن السياسي والعزوف عن المشاركة الفعلية بعد عام 2011.

وفيما يتعلق بمحور **الثقة في المؤسسات السياسية**، أظهرت نتائج الدراسة انخفاضًا ملحوظًا في مستوى الثقة، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة **Afrobarometer (2021)** التي أكدت أن ليبيا تُعد من الدول ذات المستويات المتدنية في الثقة بالمؤسسات الرسمية، نتيجة الانقسام السياسي وضعف الأداء المؤسسي. كما دعمت دراسة **Bratton & Chang**

(2006)هذا الاتجاه، حيث أكدت أن ضعف الثقة المؤسسية يُعد من أبرز معيقات التحول الديمقراطي في الدول الخارجة من النزاعات.

وفي المقابل، أظهرت نتائج محور **الثقافة الديمقراطية** ارتفاعًا في مستوى القبول النظري لقيم التعددية واحترام الرأي الآخر، وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **Tessler (2012)**حول القيم الديمقراطية في المجتمعات العربية، والتي أشارت إلى أن غالبية المواطنين يؤيدون الديمقراطية من حيث المبدأ، رغم ضعف الممارسة الفعلية. كما تتقاطع هذه النتيجة مع دراسة **الباروني (2018)** التي أكدت أن الوعي بالقيم الديمقراطية في ليبيا يفوق مستوى تطبيقها على أرض الواقع.

وعلى مستوى العلاقة الارتباطية، أظهرت نتائج **معامل ارتباط بيرسون** وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة **Inglehart & Welzel (2005)**التي أكدت أن تطور القيم السياسية والثقافة المدنية يسهم بشكل مباشر في تعزيز فرص الانتقال الديمقراطي واستدامته.

- وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة جاءت **منسجمة إلى حد كبير مع الدراسات السابقة**، مع تأكيدها خصوصية الحالة الليبية التي تتسم بتداخل العوامل الثقافية مع السياق السياسي والأمني. كما تضيف هذه الدراسة بعدًا ميدانيًا حديثًا يسهم في تعميق الفهم العلمي للعلاقة بين الثقافة السياسية ومسار التحول الديمقراطي في ليبيا.

الاستنتاجات:

أسفرت الدراسة، من خلال التحليل النظري للأدبيات السياسية والدراسات السابقة ذات الصلة، عن مجموعة من النتائج التي توضح طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية ومسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

1. أظهرت الدراسة أن الثقافة السياسية تُعد عاملًا جوهريًا في تفسير تعثر مسار التحول الديمقراطي في ليبيا، حيث لا يكفي تبني الأطر الدستورية والمؤسسية لتحقيق انتقال ديمقراطي مستقر في ظل غياب منظومة قيم سياسية داعمة للديمقراطية.
2. بينت النتائج أن ضعف قيم المواطنة والانتماء الوطني الجامع أسهم في بروز الولاءات القبلية والجهوية، الأمر الذي انعكس سلبًا على وحدة الفضاء السياسي، وأضعف قدرة المؤسسات السياسية على بناء شرعية ديمقراطية شاملة.
3. كشفت الدراسة أن تراجع الثقة في المؤسسات السياسية والانتخابية شكّل أحد أبرز مظاهر الخلل في الثقافة السياسية السائدة، وأسهم في زيادة العزوف السياسي، والتشكيك في العملية الديمقراطية، وإضعاف القبول الشعبي بنتائجها.
4. أوضحت النتائج أن غياب ثقافة سياسية قائمة على قبول التعددية واحترام الاختلاف السياسي أدى إلى صعوبة إدارة الخلافات السياسية بوسائل سلمية ومؤسسية، وساهم في تعميق حالة الانقسام السياسي وعدم الاستقرار.
5. أظهرت الدراسة أن التحول الديمقراطي في ليبيا تأثر بتداخل القيم الديمقراطية الناشئة مع أنماط ثقافية تقليدية، ما أدى إلى عدم تجذر الثقافة السياسية الديمقراطية، وبقاء العملية السياسية في حالة انتقالية غير مكتملة.
6. توصلت الدراسة إلى أن إعادة بناء الثقافة السياسية على أسس ديمقراطية تُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح أي مسار مستقبلي للتحول الديمقراطي في ليبيا، من خلال تعزيز قيم المواطنة، وترسيخ الثقة في المؤسسات، ونشر الوعي السياسي الديمقراطي.
7. أكدت النتائج أن معالجة أزمة التحول الديمقراطي في ليبيا تتطلب مقاربة شاملة لا تقتصر على الإصلاحات السياسية والمؤسسية، بل تشمل البعد الثقافي بوصفه عنصرًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء الدولة الديمقراطية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة حول أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية ودعم مسار التحول الديمقراطي، وذلك على النحو الآتي:

1. **تعزيز ثقافة المواطنة والانتماء الوطني**: توصي الدراسة بضرورة العمل على ترسيخ قيم المواطنة والانتماء الوطني الجامع، من خلال مراجعة السياسات التعليمية والإعلامية، بما يسهم في تقليص تأثير الولاءات القبلية والجهوية، وتعزيز الهوية الوطنية بوصفها أساسًا لبناء الدولة الديمقراطية.
2. **نشر الوعي السياسي الديمقراطي**: توصي الدراسة بأهمية تكثيف برامج التوعية السياسية التي تهدف إلى نشر قيم الديمقراطية، مثل المشاركة السياسية، وقبول التعددية، واحترام الرأي الآخر، وذلك عبر مؤسسات التعليم، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، بما يسهم في رفع مستوى الثقافة السياسية لدى المواطنين.
3. **تعزيز الثقة في المؤسسات السياسية**: تؤكد الدراسة ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات السياسية والانتخابية، من خلال تحسين مستوى الشفافية، ومكافحة الفساد، وضمان استقلالية المؤسسات، الأمر الذي من شأنه دعم الشرعية الديمقراطية وزيادة الإقبال على المشاركة السياسية.
4. **ترسيخ ثقافة احترام سيادة القانون**: توصي الدراسة بضرورة العمل على تعزيز احترام سيادة القانون، وتفعيل دور المؤسسات القضائية، وضمان المساواة أمام القانون، باعتبار ذلك أحد الركائز الأساسية لبناء ثقافة سياسية ديمقراطية قادرة على دعم الاستقرار السياسي.

5. **تعزيز ثقافة الحوار والتوافق السياسي:** توصي الدراسة بتشجيع ثقافة الحوار السياسي والتوافق الوطني، والابتعاد عن الخطاب الإقصائي، بما يسهم في إدارة الخلافات السياسية بوسائل سلمية ومؤسسية، ويحدّ من مظاهر الانقسام السياسي التي تعيق التحول الديمقراطي.
6. **دعم دور مؤسسات المجتمع المدني:** تؤكد الدراسة أهمية تمكين منظمات المجتمع المدني من القيام بدورها في تعزيز الثقافة السياسية الديمقراطية، من خلال دعم مشاركتها في التوعية السياسية، ومراقبة الأداء المؤسسي، وتعزيز المشاركة المجتمعية في الشأن العام.
7. **التركيز على البعد الثقافي في مسارات الإصلاح السياسي:** توصي الدراسة بضرورة إدماج البعد الثقافي ضمن أي مبادرات أو برامج إصلاح سياسي مستقبلية، وعدم الاقتصار على الإصلاحات المؤسسية والقانونية، لما للثقافة السياسية من دور حاسم في إنجاح مسار التحول الديمقراطي واستدامته.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الثقافة السياسية على مسار التحول الديمقراطي في ليبيا خلال الفترة (2011–2025)، من خلال مقاربة نظرية تحليلية ركزت على تفكيك مفهوم الثقافة السياسية، وتتبع نشأته وتطوره، وتحليل مكوناته الأساسية، وبيان علاقته بمسار التحول الديمقراطي في السياق الليبي. وقد انطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن التحول الديمقراطي لا يمكن فهمه أو تفسير تعثره بمعزل عن البعد الثقافي القيمي الذي يحكم سلوك الأفراد والجماعات تجاه النظام السياسي.

وقد أظهرت الدراسة أن الثقافة السياسية تمثل عاملًا حاسمًا في إنجاح أو إعاقة مسار التحول الديمقراطي، حيث إن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية راسخة، قائمة على المواطنة، وقبول التعددية، واحترام سيادة القانون، أسهم في إضعاف الثقة في المؤسسات السياسية، وتعميق حالة الانقسام، وإعاقة بناء شرعية سياسية جامعة في ليبيا. كما بينت الدراسة أن التركيز على الأطر المؤسسية والقانونية وحدها دون الالتفات إلى البعد الثقافي لا يحقق انتقالًا ديمقراطيًا مستدامًا.

وأوضحت الدراسة أن المرحلة الانتقالية التي أعقبت عام 2011 شهدت إعادة تشكل عميقة للثقافة السياسية في المجتمع الليبي، حيث تداخلت القيم الديمقراطية الناشئة مع أنماط ثقافية تقليدية، الأمر الذي أفرز بيئة سياسية غير مستقرة، وصعّب عملية إدارة الخلافات السياسية بوسائل سلمية ومؤسسية. كما أكدت النتائج أن ضعف الثقة السياسية، وتراجع الإحساس بالمواطنة، وانتشار الخطاب الإقصائي، شكّلت مجتمعة عوائق ثقافية أساسية أمام مسار التحول الديمقراطي.

وانطلاقًا من ذلك، خلصت الدراسة إلى أن بناء ثقافة سياسية ديمقراطية يُعد شرطًا أساسيًا لإنجاح أي مسار مستقبلي للتحول الديمقراطي في ليبيا، وأن معالجة الأزمة السياسية تتطلب مقاربة شاملة تدمج بين الإصلاحات المؤسسية والسياسية من جهة، والإصلاح الثقافي والتوعوي من جهة أخرى. كما شددت الدراسة على أهمية الاستثمار في التعليم، والإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، بوصفها أدوات فاعلة في إعادة تشكيل الوعي السياسي وتعزيز القيم الديمقراطية.

وفي الختام، تأمل هذه الدراسة أن تسهم في إثراء النقاش الأكاديمي حول الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في ليبيا، وأن تشكل إضافة معرفية يمكن البناء عليها في دراسات لاحقة، خاصة الدراسات التي تتناول البعد الثقافي بوصفه مدخلًا أساسيًا لفهم إشكالات بناء الدولة والتحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. بوزيان، علي. (2021). المشاركة السياسية والثقافة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية .مجلة عمران، 10(39)، 87.–104
2. الصادق، عبدالسلام. (2020). الثقافة السياسية وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011 .مجلة العلوم السياسية والقانونية، 4(2)، 55-78.
3. الكيلاني، أحمد .(2019) .مفاهيم التحول الديمقراطي وإشكاليات التطبيق في الدول العربية .عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
4. بشير، محمد .(2018) .الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي .القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. خليفة، امبارك. (2023). الثقافة السياسية والمشاركة الانتخابية: أي علاقة؟ مجلة علمية محكمة، 7(1)، 112– 134.
6. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .(2022) .التحول الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق .الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
7. الجبالي، محمد .(2017) .الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. عبد الجليل، أحمد .(2019) .إشكالية التحول الديمقراطي في الدول العربية .القاهرة: دار الفكر العربي.
9. العيساوي، حسن. (2020). الشرعية السياسية وأزمة الثقة في المجتمعات الانتقالية .مجلة السياسة الدولية، 55(3)، 77-98.

10. السنوسي، سالم. (2021). التحول الديمقراطي وإشكالات بناء الدولة في ليبيا .مجلة دراسات سياسية، 6(2)، 45–66.
11. العرفي، عبد الله. (2020). الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية .*مجلة العلوم السياسية*، 12(2)، 33.58–
12. الزوي، محمد. (2021). الوعي السياسي وبناء الشرعية في المجتمعات الانتقالية .*مجلة دراسات سياسية*، 5(1)، 91-114.
13. القماطي، سالم. (2022). الانقسام السياسي وأثره على الثقافة السياسية في ليبيا .*مجلة دراسات ليبية*، 4(2)، 17–39.
14. المصري، خالد. (2023). الثقافة السياسية والمشاركة السياسية للشباب العربي .*مجلة شؤون عربية*، 185، 67–89.
15. الفيتوري، أحمد. (2024). الثقافة السياسية وإشكالية التحول الديمقراطي في ليبيا .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 9(1)، 101-124.
16. العوكلي، م. ع. (2020). الثقافة السياسية والمشاركة السياسية في ليبيا بعد 2011. طرابلس: مركز الدراسات السياسية.
17. الباروني، ع. م. (2018). التحول الديمقراطي وإشكاليات الثقافة السياسية في ليبيا. طرابلس: دار المعرفة.
18. الصغير، ف. م. (2017). الثقافة السياسية في المجتمع الليبي: دراسة تحليلية. بنغازي: جامعة بنغازي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Afrobarometer. (2021). Public attitudes toward democracy and governance in Libya. Afrobarometer Dispatch No. 489.
2. Almond, G. A., & Verba, S. (1963). The civic culture: Political attitudes and democracy in five nations. Princeton, NJ: Princeton University Press.
3. Arab Barometer. (2019). Libya country report: Public opinion and political attitudes. Princeton: Arab Barometer.
4. Bratton, M., & Chang, E. C. C. (2006). State building and democratization in sub-Saharan Africa: Forwards, backwards, or together? Comparative Political Studies, 39(9), 1059–1083.
5. Dahl, R. A. (1989). Democracy and its critics. Yale University Press.
6. Diamond, L. (1999). Developing democracy: Toward consolidation. Johns Hopkins University Press.
7. Easton, D. (1975). A re-assessment of the concept of political support. British Journal of Political Science, 5(4), 435–457.
8. El-Fassi, A., & Del Sarto, R. (2016). Political participation and democratic transition in North Africa. Mediterranean Politics, 21(2), 233–252.
9. Huntington, S. P. (1991). The third wave: Democratization in the late twentieth century. University of Oklahoma Press.
10. Inglehart, R., & Welzel, C. (2003). Political culture and democracy: Analyzing cross-level linkages. Comparative Politics, 36(1), 61–79.
11. Inglehart, R., & Welzel, C. (2005). Modernization, cultural change, and democracy: The human development sequence. Cambridge: Cambridge University Press.
12. Norris, P. (2011). Democratic deficit: Critical citizens revisited. Cambridge University Press.
13. Putnam, R. D. (1993). Making democracy work: Civic traditions in modern Italy. Princeton University Press.
14. Tessler, M. (2012). Islam and democracy in the Middle East: The impact of religious orientations on attitudes toward democracy. Comparative Politics, 34(3), 337–354.